النساء ضحايا العنف الإلكتروني: تحليل قانوني

المركز المصري لحقوق المرأة

مايو 2025

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	3
الأهداف البحثية	3
الأهمية البحثية	4
تعريف العنف الإلكتروني وأشكاله	5
أشكال العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات	5
أسباب العنف الالكتروني ضد النساء	6
آثار تعرض النساء للعنف الالكتروني	6
العنف الالكتروني ضد النساء في مصر	7
العنف الالكتروني من المنظور القانوني	10
الإجراءات المتبعة للتبليغ عن الجرائم الإلكترونية.	11
أنواع الجرائم الالكترونية وعقوبة كل جريمة	13
التوصيات	16

E.C.W.R المركز المصري لحقوق المرأة

النساء ضحايا العنف الالكتروني: تحليل قانوني.

مقدمة

يشهد العصر الرقمي تطورات متسارعة غيرت من أنماط تفاعلنا الاجتماعي والثقافي، إلا أنها في الوقت نفسه فتحت أبوابًا جديدة أمام أشكال جديدة من العنف، أبرزها العنف الإلكتروني. هذا النوع من العنف الذي يستغل التكنولوجيا الحديثة لانتهاك حقوق المرأة، يمثل تحديًا كبيرًا للمجتمعات المعاصرة، بما فيها المجتمع المصري.

في مصر، كما في العديد من الدول الأخرى، تتعرض النساء لمختلف أشكال العنف الإلكتروني، بدءًا من التحرش عبر الإنترنت وانتهاء بالابتزاز والتهديدات. وقد أدى انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي و الهواتف الذكية إلى تفاقم هذه المشكلة، حيث أصبح من السهل على الجناة الوصول إلى ضحاياهم والتلاعب بحياتهن.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة في مصر، من خلال استعراض الإطار القانوني المنظم لهذه الجريمة،. كما تسعى الورقة إلى اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة، وحماية المرأة من انتهاكاتها.

الأهداف البحثية:

- الفهم الشامل للظاهرة: السعي إلى فهم أعمق لطبيعة العنف الإلكتروني ضد المرأة في السياق المصري.
- تقييم الإطار القانوني: تقييم مدى فعالية التشريعات المصرية الحالية في مواجهة جرائم العنف الإلكتروني ضد المرأة.
- اقتراح حلول عملية: اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات العملية لمكافحة العنف الإلكتروني، وحماية المرأة من انتهاكاته

الأهمية البحثية:

تكتسب هذه الورقة أهمية بالغة في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا، وزيادة الاعتماد عليها في جميع جوانب الحياة. كما أن فهم أبعاد هذه المشكلة وتأثيرها على المرأة يمثل خطوة أساسية نحو وضع استراتيجيات فعالة لمكافحتها، وحماية حقوق المرأة في العصر الرقمي.

تعريف العنف الإلكتروني.

هي أعمال عنف يتم ارتكابها أو التحريض عليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يمكن أن يشمل ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني.

يمكن أن تشعر النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف عبر الإنترنت بالخوف والذعر والقلق والاكتئاب، مما يؤثر سلبًا على علاقاتهن ودراساتهن وعملهن وحياتهن الاجتماعية، وقد يتسبب في انسحابهن تمامًا من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.[1]

أشكال العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات:

المشاركة غير الرضائية للصور: الاستخدام والمشاركة لصور، سواء تم التلاعب بها أو حقيقية، دون موافقة صاحبتها بغرض الابتزاز.

انتحال الشخصية على الإنترنت: إنشاء ملف تعريفي مزيف وانتحال هوية شخص ما لأغراض مضرة، منها تدمير السمعة أو تهديد السلامة.

التنمر عبر الانترنت: المضايقات أو التحرش وإلحاق الضرر المستمر والمتعمد عبر الإنترنت، الذي يهدد أو يخيف أو يسيء إلى النساء والفتيات. يمكن ان يكون السلوك من فرد أو مجموعة كبيرة من الأفراد عبر الإنترنت.

الكشف العلني عن معلومات شخصية خاصة: نشر معلومات شخصية وحساسة بما في ذلك عنوان المنزل أو العمل وأرقام الهواتف وأسماء أفراد العائلة دون إذن.

---

[1] https://egypt.unfpa.org/ar/news/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

<u>الملاحقة عبر الإنترنت</u>: المراقبة أو التواصل أو الملاحقة المستمرة وغير المرغوب فيها أو التهديد باستخدام بالوسائل التكنولوجية. يمكن أن تتحول الملاحقة عبر الإنترنت إلى ملاحقة خارج الإنترنت والعكس صحيح.

أسباب العنف الالكتروني ضد النساء.

هناك عدة أسباب مختلفة سهلت عملية العنف الرقمي عامة والعنف ضد المرأة وابتزازها والتحرش بها ومن أهم الأسباب:[2]

- ضعف الرقابة الأسرية والمجتمعية.
- ضعف القيم التي تضبط الإفراط بسبب الانتشار الكبير للوسائل التكنولوجية.
- ضعف الوازع الديني.
- وجود ثغرات في القوانين المتعلقة بالجريمة الالكترونية.
- غياب الردع لمرتكبي هذا العنف.
- الفهم الخاطئ لحرية التعبير.

آثار تعرض النساء للعنف الالكتروني.

<u>الآثار النفسية</u>:

أن العنف الإلكتروني ضد المرأة له آثار نفسية واجتماعية ومادية واقتصادية، ولكن الآثار الأكثر انتشارًا هي النفسية التي تشعر بها معظم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الإلكتروني ومن أكثر هذه الآثار شيوعًا القلق، وتشوه الصورة الذاتية، وأحيانا تصل الآثار النفسية إلى حد أكثر تطرفا كالأفكار الانتحارية، أو الانخراط في سلوك إيذاء النفس والاكتئاب. ومن آثار العنف الإلكتروني على المرأة أيضًا الأرق ونوبات الهلع والخوف الشديد من مغادرة المنزل بالإضافة إلى الشعور بالإذلال.

[2] قمقاني، فاطمة الزهرة (2023). العنف ضد المرأة العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجا . مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،

الآثار الاقتصادية:

قد يؤدى العنف الرقمي والتشهير بالضحية إلى فقدانها للعمل وتقليص فرصتها في الالتحاق بعمل آخر، وفي كثير من الأحيان تفقد المرأة وظيفتها من جراء الفضائح التي تلحق بها عندما يكون المعنف في نفس المؤسسة. و يتأزم الأمر أكثر إذا كانت هذه المرأة هي من تعيل عائلتها.

الآثار الاجتماعية:

عادة ما تفضل أسر الضحايا عدم الإفصاح عن الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها فتياتها خوفا من نظرة المجتمع والمحيطين وتنامي الشكوك حول سلوكيات هذا الفتيات، فيلجئون إلى الصمت مع الإحساس بالقهر الاجتماعي وعدم القدرة على معاقبة الجناة الذين أساءوا لنسائهم. وهو الأمر الذي يعمق مشاعر الغضب داخل هذه المجتمعات لاسيما العربية المحافظة فالمرأة رغم أنها تعرضت للعنف وليس لها أي علاقة بالذي عنفها، إلا أنها هي من تنال السخط الاجتماعي من وسطها المقرب وهذا يدفع بالمرأة في الكثير من الأحيان إلى التمرد و الخروج عن القواعد والأعراف.

العنف الالكتروني ضد النساء في مصر.

في ظل التقدم التكنولوجي الهائل والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبح الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. ومع هذا التطور، ظهرت أشكال جديدة من العنف، من بينها العنف الإلكتروني، الذي بات يشكل تهديداً خطيراً على سلامة النساء وأمنهن الشخصي في العالم الرقمي. يتجسد العنف الإلكتروني في صور متعددة، تشمل التحرش الإلكتروني، التهديد، الابتزاز، والتشهير، وغيرها من الممارسات التي تستهدف النساء بشكل خاص، ما يزيد من تحديات تمتعهن بحقوقهن الرقمية.

وفي مصر، تعتبر هذه الظاهرة من القضايا الملحة التي تتطلب دراسة معمقة لفهم أسبابها، وتحديد تداعياتها الاجتماعية والنفسية على النساء، لا سيما مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة. وعلى

الرغم من الجهود القانونية التي بذلت لمكافحة هذه الأشكال من العنف، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين التشريعات القائمة وفعالية تطبيقها في مواجهة العنف الإلكتروني

وقد انتهت دراسة" دراسة عن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر" [3]إلى أن منصات فيس بوك – وفيس بوك ماسينجر هما المنصتين الأكثر استخداما لممارسة العنف الرقمي. ومع ذلك، تستخدم منصات أخرى، وخاصة تليجرام لممارسة العنف الرقمي المنظم من قبل مجموعات.

المنصات التي ذكرت ايضاً والتي يُستخدم فيها العنف الرقمي بحق النساء – وان كان على نحو أقل هي انستجرام وتويتر وواتس اب ولينكد ان، وتيك توك.

هذا ويعتبر الابتزاز بشكل عام والابتزاز الجنسي على وجه الخصوص هو الملحوظ في العنف الرقمي الأكثر شيوعاً – والذي تخشى منه النساء أكثر من غيره. وتؤكد هذه الدراسة أن ثلاث فئات من النساء كن هدفاً رئيسياً لهذا النوع من العنف.

الفئة الأولى : الشابات.

يعتقد الجناة ان من السهل إثارة خوفهن من الفضيحة، فالطبيعة المحافظة للمجتمع المصري تحصر قيمة المرأة في عفتها، ومن السهل إثارة الشكوك حول الاخلاق والفضيلة لديها، وبالنسبة للفتيات الصغيرات فعادة ما يُقدم الجناة على اختبارهن لمعرفة ما إذا كانوا سينجحون في إثارة الخوف لديهن أو أن الضحية ستلجأ للدفاع عن نفسها على سبيل المثال، بإخبار والديها، أو رفع شكوى أو مجرد التهديد بالقيام بذلك. إذا اقدمت الفتاة على مثل تلك الإجراءات، فقد يكون ذلك كافياً في بعض الحالات لإنهاء المشكلة، وهذا يشير إلى أن نشر الوعي وتثقيف الفتيات حول كيفية التعامل مع الجناة أصبح أمرًا ضروريًا، كما أن تثقيف الوالدين والمعلمين حول معايير وعواقب مثل هذه المواقف وكيفية دعم الضحية يمثل أداة مهمة في مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

الفئة الثانية: الزوجات والشركاء بشكل عام.

---

[3] دراسة عن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر، 2023،
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://digitalarabia.network/media/pages/articles/grab-a-coffee-read/089b94cb24-1696929782/cyberviolence_aegypt.pdf

تكتشف العديد من النساء وقت الطلاق أنه قد تم تصويرهن أثناء العلاقة الزوجية الخاصة، إلا أن الصور تظهرهن هن فقط دون ازواجهن ما يفتح الباب أمام إمكانية استخدام تلك الصور استخداماً اجرامياً للبرهنة على أن الزوجة قد ارتكبت جريمة الزنا، وبالتالي ابتزازهن من قِبل الأزواج السابقين لتحقيق امتيازات مالية أو الاضطرار لتقديم تنازلات تضر بهن.

المجموعة الثالثة، التي تتعرض ليس فقط للابتزاز – بل أيضاً للتهديدات بالقتل هي مجموعة الناشطات النسويات والتي يُنظر إليهن باعتبارهن مفسدات للمرأة والمجتمع، وعادة ما يتم إلقاء اللوم عليهن باعتبارهن سبب المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تواجه المجتمع المصري لتبنيهن قضايا حقوق المرأة وحرياتها.

تراوحت ردود أفعال النساء تجاه العنف الرقمي بين تجاهل ما يتعرضن له – ومحاولة منع الجاني من الاستمرار، والإحجام عن الإبلاغ باعتبار أن الابلاغ غير مجد، ولن يساهم في عقاب الجاني، وبات بعض الضحايا أقل نشاطاً على الإنترنت، ولجأ البعض الآخر إلى تغيير إعدادات الخصوصية لحماية انفسهن. كذلك تراوحت آثار حالات العنف الرقمي بين الأرق والاكتئاب والحذر عند استخدام التواصل الاجتماعي والتغيير في طريقة التعبير عن أنفسهن عبر الإنترنت والتعرض للوم من الأسرة، أو ممارسة اللوم الذاتي، وفقدان الثقة في النفس والآخرين، والآلام الجسدية، وتقلص الشعور بالذنب والنوم ، وتزايد الافكار بشأن الانتحار.

تعتقد النساء أن السبب الرئيسي لانتشار العنف الرقمي هو احجام الضحايا عن إبلاغ الجهات المختصة عن الجناة، ومواجهة هذا العنف بالصمت، وغياب سيادة القانون، ففي الاستطلاع ترددت العبارة المعروفة "من آمن العقاب أساء الادب" عدة مرات ردا على السؤال الذي طرح مسؤولة عن حول سبب انتشار العنف الرقمي.

يعد غياب التشريعات المناسبة والافتقار إلى عملية إبلاغ سهلة وفعالة من العوامل الرئيسية في قرار الضحايا بعدم الإبلاغ ، بالإضافة إلى ذلك. يلعب نقص الدعم النفسي والاجتماعي دورا كبيراً في شعور الضحايا بمزيد من العزلة، ما قد يؤدي بهن في النهاية إلى إيذاء أنفسهن أو حتى الانتحار كما في حالة بسنت خالد.

العنف الالكتروني من المنظور القانوني

استحدثت أغلب الدول العربية نصوص قانونية لمواجهة جرائم العنف الالكتروني وإن لم تضع بعض القوانين العربية تعريفاً جامع مانع لجرائم الإنترنت وهي جرائم متعددة.

وقد قسمت الاتفاقية الأوروبية لعام 2001 جرائم العنف عن طريق الكمبيوتر والإنترنت إلي:-

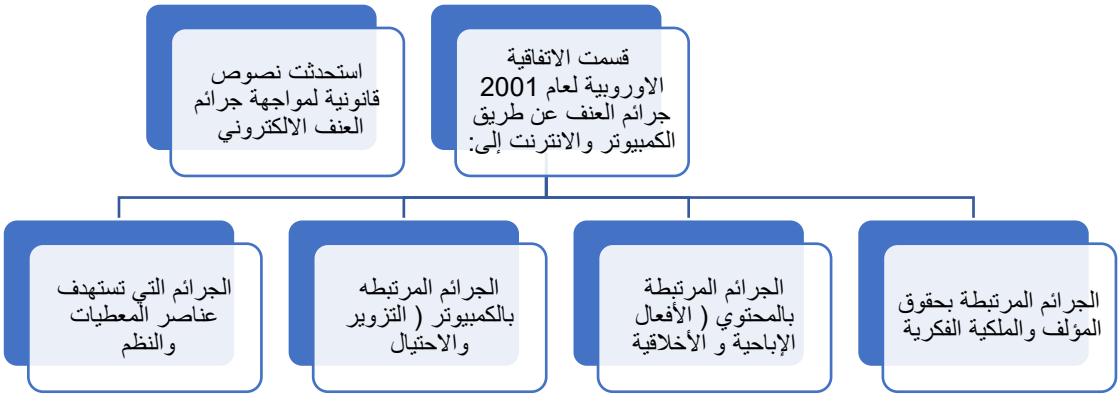

الأهداف المقصودة من تلك الجرائم هي:-

- صناعة ونشر الفيروسات: وهي أكثر جرائم الانترنت انتشارا وتأثيرا.
- الاختراقات: وتتمثل في الدخول غير المصرح به إلي أجهزة أو شبكات حاسب آلي.
- انتحال الشخصية: تتمثل هذه الجريمة في استخدام هوية شخصية أخري بطريقه غير شرعية.
- المضايقة والملاحقة: وتتم هذه الجرائم باستخدام البريد الالكتروني أو وسائل الحوارات المختلفة من فيس بوك وواتس آب وغيرها.

- التشهير وتشوية السمعة: وهي أن يقوم الشخص بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن شخص أخر.
- النصب والاحتيال : أصبح الانترنت مجالا رحبا وواسعا لمن له خدمات تجارية يريد أن يقدمها عن طريق استخدام البريد الالكتروني أو عرضها علي موقع علي الشبكة.

وهي جميعها جرائم شديدة الخطورة حيث تعد جرائم مستمرة ويمتد آثرها في فضاء الإنترنت.

كما تكون من الصعوبة الشديدة في الحد من انتشارها أو احتواء آثرها. وإن كانت الإجراءات القانونية في الإبلاغ واتخاذ إجراءات سريعة وناجزة تساعد في الردع العام.

الإجراءات المتبعة للتبليغ عن الجرائم الالكترونية.

- تم إنشاء وحدة مباحث الانترنت التابعة لوزارة الداخلية للإبلاغ عن جرائم الانترنت سواء الابتزاز المادي أو المعاكسات وصولا إلي الإرهاب الالكتروني.
- يتم تقديم الشكوى عن طريق إخطار إدارة مكافحة جرائم الانترنت بوزارة الداخلية أو عن طريق الإتصال علي الخط الساخن 108 .

ويتم إرسال المحضر بعد تحريره وإيداع تقرير الفحص الفني إلي قسم الشرطة المختص.

- بعد التأكد فنيا من صحة البلاغ يتم قيده برقم جنح ثم إرساله إلي النيابة العامة للتصرف فيه بالإحالة إلي محكمة الجنح أو الجنايات أمام (المحاكم الاقتصادية) يتم نظرها كقضاء جنائي ويتم تحديد ميعاد جلسة للحكم علي الجاني.

مدة الإبلاغ :

- حدد القانون مدة للإبلاغ.

لابد أن يقدم المبلغ أو المبلغة الواقع عليها الضرر في خلال ثلاثة أشهر.

طبقا لنص المادة 3 من قانون الإجراءات الجنائية.

والتي تنص على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه أو من وكيله الخاص وإلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي "

تصنيف جرائم الانترنت طبقا للقانون رقم 175 لسنة 2018 الخاص مكافحة جرائم تقنية المعلومات

- ❑ جريمة الدخول غير المشروع
- ❑ جريمة الاعتراض غير المشروع
- ❑ جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية
- ❑ جريمة الاعتداء على البريد الإليكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة
- ❑ جريمة الاعتداء على تصميم موقع
- ❑ جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة
- ❑ جريمة الاعتداء على سلامة الشبكة المعلوماتية.
- ❑ البرامج والأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب جرائم تقنية المعلومات.
- ❑ جرائم الاحتيال و الاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الالكتروني
- ❑ الجرائم المتعلقة باصطناع المواقع والحسابات الخاصة والبريد الالكتروني .
- ❑ الجرائم المتعلقة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع.
- ❑ إنشأ أو إدارة أو أستخدام موقعا أو حسابا خاصا على شبكة معلوماتية يهدف ارتكاب أو تسهيل الجرائم.

أنواع الجرائم الالكترونية وعقوبة كل جريمة.

نوع الجريمة	العقوبة المقررة	المادة القانونية	الإجراء القانوني
• التهديد من خلال التليفون	• تصل العقوبة الي السجن المؤبد او السجن المشدد	• المادة 327 من قانون العقوبات :- • كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو السجن المؤبد أو المشدد أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن. • ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر.	• يتم تحرير المحضر في مباحث الاتصالات ويكون ذلك من خلال تقديم الشكوى من خلال الشاكي بشخصه او وكيله الخاص ويكون ذلك في خلال ثلاثة اشهر

نوع الجريمة	العقوبة المقررة	المادة القانونية	الاجراء القانوني
جريمة السب والقذف من خلال التليفون	تكون العقوبة بغرامة لا تقل عن خمسة الاف جنيه ولا تزيد علي خمسة عشر الف جنيه وتصل العقوبة الي غرامة لا تقل علي خمسه الاف جنيه ولا تزيد علي ثلاثين الف جنيه ولا تقل مدة الحبس عن سته اشهر .	المادة (308 مكرر) من قانون العقوبات :- كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة الاف جنيه ولا تزيد علي خمسة عشر الف جنيه. فاذا وقع القذف في حق موظف عام او شخص ذي صفه نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة , وكان ذلك بسبب اداء الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة كانت العقوبة لا تقل عن عشره الاف جنيه ولا تزيد علي عشرين الف جنيه واذا تضمن القذف خدشا للشرف او الاعتبار يعاقب بغرامة لا تقل علي الفي جنيه ولا تزيد علي عشره الاف جنيه . واذا تضمن السب و القذف طعنا في عرض الافراد او خدشا لسمعه العائلات يعاقب بغرامة لا تقل علي خمسه الاف جنيه ولا تزيد علي ثلاثين الف جنيه وإلا تقل مدة الحبس عن سته اشهر .	يتم تحرير المحضر في مباحث الاتصالات ويكون ذلك من خلال تقديم الشكوى من خلال الشاكي بشخصه او وكيله الخاص ويكون ذلك في خلال ثلاثة اشهر

نوع الجريمة	العقوبة المقررة	المادة القانونية	الاجراء القانوني
الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمه الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتي غير المشروع	الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين	**المادة (25) مكافحة جرائم الانترنت:-** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الاسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو ارسل بكثافة العديد من الرسائل الالكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات إلى نظام أو موقع اليكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، لمعلومات أو اخبار أو صور وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي شخص دون رضائة، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة ام غير صحيحة. **المادة (26) مكافحة جرائم الانترنت:-** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه لا تجاوز 300 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه.	يتم تحرير محضر بذلك من خلال مباحث الانترنت ثم ارسال المحضر الي قسم الشرطة التابع له محل اقامة المبلغ لقيده برقم جنح وارساله الي النيابة العامة ويكون ذلك في خلال ثلاثة اشهر

المادة 113 مكرر من قانون الاجراءات الجنائية (مواجهة إشكالية عدم الإبلاغ خوفاً من الإدانة الاجتماعية)

رغم التنوع في ذكر الأفعال التي تشكل جريمة يظل الابلاغ تحدي كبير

لذا صدر قانون سرية بيانات ضحايا التحرش وجرائم العرض حيث صدر القانون رقم 177 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وذلك بإضافة مادة جديدة (113 مكرر)، والتي تنص على عدم الكشف عن بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وإفساد الأخلاق.

وكذلك المادة 96 من قانون الطفل ويمثل ذلك خطوة مناسبة وإيجابية نحو توفير الحماية والضمانات للمجني عليهم في مثل هذه النوعية من الجرائم المنصوص عليها في القانون، لتشجيع ضحايا الاعتداءات الجنسية على التبليغ.

التوصيات

على المستوى الفردي

- **الوعي والتثقيف :**
  - نشر الوعي بمخاطر العنف الإلكتروني وأشكاله المختلفة.
  - تثقيف النساء حول كيفية حماية أنفسهن على الإنترنت، بما في ذلك استخدام كلمات مرور قوية، وتجنب مشاركة المعلومات الشخصية الحساسة، وكيفية التعرف على محاولات الاحتيال والتصيد.
  - توعيتهن بكيفية التعامل مع التحرش والابتزاز الإلكتروني، وعدم الاستسلام للتهديدات.
- **إعدادات الخصوصية :**
  - تشجيع النساء على استخدام إعدادات الخصوصية في حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المختلفة لتقييد الوصول إلى معلوماتهن الشخصية.

- **التوثيق والإبلاغ :**
  - حث النساء على توثيق أي حالة عنف إلكتروني يتعرضن لها، بما في ذلك التقاط صور للشاشة والاحتفاظ بالرسائل والتهديدات.
  - تعريفهن بقنوات الإبلاغ المتاحة، سواء كانت داخل المنصات الإلكترونية أو لدى الجهات الأمنية المختصة.

على المستوى المجتمعي

- **التوعية المجتمعية :**
  - تنظيم حملات توعية مجتمعية شاملة لتسليط الضوء على مشكلة العنف الإلكتروني ضد النساء وتغيير المفاهيم الخاطئة حوله.

- استخدام وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، لنشر رسائل توعية وتثقيفية.
- إشراك الرجال والشباب في هذه الحملات لتغيير سلوكياتهم ومواقفهم السلبية تجاه المرأة.

- **تطوير القوانين :**
  - سن قوانين تجرم جميع أشكال العنف الإلكتروني ضد النساء وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها.
  - تفعيل القوانين الحالية وتطبيقها بصرامة لضمان تحقيق العدالة للضحايا.
- **توفير آليات دعم :**
  - إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الدعم القانوني والنفسي للنساء ضحايا العنف الإلكتروني.
  - توفير خطوط ساخنة للإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني وتقديم المشورة للضحايا.
- **التعاون الدولي :**
  - تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول في مجال مكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء.
  - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال وتطبيقها في السياق المحلي.

على مستوى المنصات الإلكترونية

- **سياسات صارمة :**
  - وضع سياسات صارمة لمكافحة العنف الإلكتروني على المنصات الإلكترونية، بما في ذلك حظر المستخدمين المسيئين وحذف المحتوى غير اللائق.
  - تفعيل آليات الإبلاغ عن المحتوى المسيء والاستجابة السريعة لها.